الرجل في رائحته العظمى

obeikandl.com

حقق الرجل الحديدى مطمحه وأدرك غايته ... وخرج بنك مصر إلى الوجود صغيراً برأسماله ، ضخماً عملاقاً بهمة الرجل الذى يدير أموره و يمسك زمامه ... وفى الحق لقد كان رأس المال شيئاً لا يذكر إلى جوار الملايين العديدة التى تمثلت فى رؤوس أموال البنوك الأخرى أوتكدست فى خزائنها . فضلا عما هيأته لها الأقدار الغالبة من رواج الحال ورسوخ القدم ... فأى مكان لهذا البنك الوليد معها ؟

استطاع طلعت حرب أن يسد هذا النقص الظاهر من وفرة عمله وإرادته ... فأما رأس المال فقد استحال بعد سنوات قلائل فى يد هذا الساحر العجيب إلى المليون الكامل فضلا عن الاحتياطات العادية وغير العادية ... وأما الرواج فقد بدأ طلعت حرب يلتمسه للبنك عند المصريين من السراة والأعيان وكبار التجار والزراع وغيرهم . كان يقصد إليهم و يزورهم فرداً فرداً فى بيوتهم ودوائر أعمالهم يحدثهم عن بنك مصر و يقنعهم بأنه مؤسسة أنشئت لتكفل خيرهم وتدبر مصلحتهم ... و يطلب إليهم أن يعاونوها بين أن يودعوا فيها أموالهم أو يعهدوا إليها بروابطهم ومعاملاتهم ليصبح البنك (كاتب حساباتهم وأمين صندوقهم وخازن مستنداتهم ومراجع حساباتهم ومحصل أموالهم لدى الغير والموكل عنهم بدفع ما عليهم لمن يريدون — والناصح الأمين الذى لا غرض له إلا فائدة عملائه ومصلحتهم أى فائدة البلاد) .

ولم تكن مهمة طلعت حرب سهلة هينة لأن الكثرة العظمى من هذه

الطبقة من المصريين كانت تعامل بنوكا معينة ثبتت على معاملتها سنين طويلة وأنشأت معها علاقات لم يكن ميسوراً تصفيتها أو إنهاؤها إلا بتضحيات جسيمة . . . على أن طلعت حرب لم يتردد فى أن يبذل لهذه الطائفة من المصريين كل عون ومساعدة فى سبيل تسوية أمورها واستنقاذ مصالحها وما لبثوا هم أن أحسوا عملا بما يتوفر فى معاملة بنك مصر من مزايا أبرزها ما يشيع فيها من إيثار الرحمة والإنصاف وما يسودها من تحرى المصلحة المصرية وكفالة مصالح المصريين كهدف وطنى عام .

ومع الأعوام استطاع البنك أن يشق مجاله الحيوى وأن تتحدد دائرة معاملاته وأن يتكاثر عملاؤه وأن تثبت أقدامه وترسخ تقاليده .

كان ذلك عن الجانب التجارى من حياة البنك أما الجانب الصناعى فقد أخذ طلعت حرب تنفيذاً لسياسة موضوعة ومنهاج مرسوم فى إنشاء الشركات واحدة إثر أخرى وكل منها تصور حاجة من حاجات البلاد الماسة وتضطلع بدور حيوى فى حياتها الصناعية والتجارية على التفصيل الذى ذكرناه فى الفصل السابق .

وكان لابد — وهذه الشركات فى مفتتح عهدها — من أن يضفى عليها البنك حمايته وأن يضمن استمرارها إلى غايتها التى أنشئت من أجلها ولم يكن ذلك ميسوراً إلا بأن يشترك فى رؤوس أموالها إلى الحد الذى يكفل له الإشراف على سياستها . كما أن الحرص على بقائها وتطورها وازدهار مشروعاتها وأعمالها كان يقتضيه تغذيتها بما يلزم لذلك من العون والإرشاد فضلا عما يستتبعه حتما قيام مثل هذه الشركات من ضرورة تمويلها بما يجب لها من المال .

وكانت وسيلة البنك إلى تحقيق كل هذه الأغراض أن يقتطع من أرباحه السنوية جزءاً محدوداً يظهر فى ميزانية كل عام تحت باب (مال مخصص لتأسيس أو تنمية شركات مصرية صناعية وتجارية) وقد بدأ هذا الباب يظهر ابتداء من ميزانية البنك عن سنة ١٩٢٣ ومهد له تقرير مجلس الإدارة عن السنة المذكورة بالعبارة الآتية (بلغت قيمة الأوراق المالية ملك البنك فى نهاية سنة ١٩٢٣، ١٥٤٢١٩ جنيه و٩٠٥ مليم وهو أقل من ثمنها حسب سعر قفل البورصة فى ٣١ ديسمبر الذى يبلغ ١٦٣٣٢٥ جنيه و٣٩٠ مليم وكانت قيمة الأوراق المالية ملك البنك فى سنة ١٩٢٢ مبلغ ٥٤٩٩٠ جنيه منها ٢٥٠٠ جنيه ثمن خمسماية سهم فى شركة مطبعة مصر المساهمة . وقد رأى البنك فى هذه السنة أن يعزز مقدار هذه الأسهم وما ساهم أو يساهم به فى رأس مال شركات أخرى تجارية أو صناعية مصرية يشترك فى تأسيسها أو تنميتها حساباً خاصاً يقابله فى الخصوم مال خاص يؤخذ من أرباح البنك سنوياً كما سيجىء ، فإن البلاد كما لايخفى على حضراتكم بكر فى المشروعات الاقتصادية المصرية وقد كان هذا القطر فى تاريخه القديم صناعياً بل كانت شهرته الصناعية تسامى شهرته الزراعية كما جاء فى منشور أذاعه حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسن يستحث فيه المصريين على الاهتمام بصناعة بلادهم وإحيائها ويقول فيه « إن الفائدة التى نريد أن نستخلصها اليوم من هذه العبرة هى صلاحية بلادنا لكثير من مختلف الصنائع وصلاحية أهلها للنبوغ فيها وأن الاستقلال الحقيقى الذى غرس بذوره محمد على فى مصر الذى نروم أن نظفر به الآن لا يتم لنا والبلاد مفتقرة افتقاراً معيباً فى شئونها الاقتصادية إلى غيرها وليس ذلك فقط بل هى مهددة فى المادة الوحيدة

التى عليها المعول فى حياتها بما تنتجه المستعمرات البريطانية عاجلا أو آجلا من القطن فيجب أن يجعل المصريون ذلك نصب أعينهم ويعدوا له عدته حتى لا تفاجئهم الكوارث بغتة وهم غافلون » ولما كانت المشروعات الاقتصادية فى بلد كبلدنا يعوزها الأقدام والتضحية والصبر على الربح وبنك مصر مطالب — بفضل مركزه والغرض السامى الذى يرمى إليه وإلى أن توجد بنوك صناعية — ببعض هذا الإقدام وإيجاد شركات صناعية وتجارية مصرية تفسح المجال لكثير من العاطلين وتخلق كفايات تفتقر لظهورها إلى ميادين للتمرين وإلى الارشاد والتشجيع وهذه الميادين يجب خلقها لتنمية ثروة البلاد وللاستغناء عن بعض الواردات الأجنبية التى يمكن استعاضتها بما تنتجه البلاد . والبنك أمام هذا الواجب عليه لبلاده وأمته وأمام رأس ماله الصغير الذى ليس من الحزم المساس به وتعطيل جانب كبير منه فى مشروعات صناعية قد رأى درس ما يفكر فيه أو يقدم إليه من المشروعات النافعة وتأسيس شركات بما يستطيع القيام به منها بالاشتراك مع بعض القيورين من مواطنيه الذين يرضون أن يقرضوا بلادهم قرضاً حسناً ولا يتعجلوا الثمرة . وما يكتتب به البنك يؤخذ من أرباح البنك بتخصيص مال خاص لذلك يستقطع سنوياً من أرباح كل سنة حسب نتيجتها وهذا هو أحسن خدمة تقدم للبلاد حتى إذا ما نجحت هذه المشروعات — وهى بعون الله ناجحة — تقدم بها إلى الجمهور ليبتاع سهومها ...) وتنفيذاً لذلك فقد أدرج فى الميزانية مبلغ ١٤٥٠٠ جنيه فى باب الأصول وصفت بأنها (أسهم شركات صناعية وتجارية اشترك البنك فى تأسيسها أو تنميتها) . ثم أخذ البنك إبتداء من ميزانيات السنوات التالية يدرج

فى باب الخصوم مبالغ متفاوتة تستقطع من الأرباح وتخصص لتحقيق هذه الأغراض الصناعية وبعد أن كان هذا المبلغ فى ميزانية سنة ١٩٢٤ ٢٠٠٠٠ جنيه أخذ يزداد فى الميزانيات التالية حتى وصل إلى مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية سنة ١٩٣٠ وإلى مبلغ ٢١٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية سنة ١٩٣٣ وإلى مبلغ ٢٣٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية سنة ١٩٣٥ وكانت آخر ميزانية أدرج فيها هذا الباب سنة ١٩٣٨ وهى آخر ميزانية للبنك قبل أن يغادره المغفور له طلعت حرب باشا وقد كان المبلغ الذى ورد فيه ١٧٧٠٠٠ جنيه.

أما التمويل فقد عول البنك فيه على جانب من ودائعه وما كان البنك ليستطيع أن يقف مكتوفاً أمام مطالب شركاته التى كان له اليد الطولى فى تأسيسها وخزائنه عامرة بمال كثير فائض عن احتياجاته المصرفية — فضلا عن أن هذا التمويل عنصر حيوى لازم لكل نهضة صناعية يراد لها أن تتخطى متاعب النشوء والابتداء وأن تدرج فى مراحل التطور والارتقاء.

☆☆☆

كانت تلك نهضة صناعية واسعة النطاق وكانت مطالبها تبعاً لذلك جسيمة وفادحة. على أن بنك مصر بفضل ما اجتمع له من حيوية ومرونة قد استطاع أن ينهض بها وأن يحمل تبعاتها ومسئولياتها فى غير ما تردد أو تخاذل.

على أن أزمة سنة ١٩٣٠ المعروفة كانت قاسية عنيفة وقد خلفت وراءها عجزاً ظاهراً فى مقدرة الأفراد عن الوفاء وعانت البنوك ومن بينها بنك مصر إرهاقا شديداً من جراء هذه الحالة زاده ما عمدت إليه الحكومة لمعالجة الأمر من إجراءات وما أصدرته لهذا الغرض من تشريعات أبرزها قوانين التسويات العقارية التى تداولت وتعاقبت من سنة ١٩٣٠ إلى

سنة ١٩٤٢ وقد كانت هذه القوانين شديدة الوطأة حقاً على مسائل الائتمان وتأثر بها بنك مصر فى تخفيض مالا يقل عن مليون جنيه مصرى من ديونه فى غير مقابل أو جزاء — ومع ذلك فإن البنك قد استطاع رغم هذا أن يمضى فى طريقه ولم تستطع هذه العوائق أن تنال منه أو تصده عن رسالته حتى كانت سنة ١٩٣٩ حين أخذت أوروبا تضطرب على فوهة البركان وبدا فى الأفق أن حرباً عالمية ثانية وشيكة أن تقع بين يوم وآخر فشاع فى النفوس القلق وداخلها الخوف والهلع وجرى الأكثرون إلى البنك يسحبون ودائعهم منه واشتد الحرج حتى بلغ منتهاه حين أعلنت الحرب فعلا وضربت حكومة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماشر باشا الأحكام العرفية على البلاد فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

***

وقد استوجبت هذه الطوارى القاسية التى جرت حوادثها سراعا وأخذت الناس أخذاً أن تتدخل الحكومة فى شؤون البنك وأن يكون لها مصائر الأمور فيه وكان اعتزال المغفور له طلعت حرب باشا عمله أمراً لا مندوحة عنه فى مثل هذه الظروف وكان هذا هو الثمن الذى دفعه الرجل عن طيب خاطر لأنه لم ير ما رأته الحكومة وهى سيدة الموقف الذى يحسمه أحد أمرين إما منع وإما إعطاء ...

وكما كان طلعت حرب عظيما فى عمله فقد كان عظيما فى راحته . لقد ذهب إلى منزله وأطبق فمه ودعا ربه أن يوفق من يوطد عمله ويجرى على سنته ويلتقى معه فى النهاية عند الغاية الكبرى من كل عمل أو جهاد ،

ألا وهو خدمة الوطن وتحريره من شرور الفاقة والعوز والحرمان ...

***

وكان اعتزال الرجل عمله فرصة طيبة اقتنصتها فئة من الناس أشاعت كثيراً من أقاويل السوء كاد أن يتأثر بها البنك ومؤسساته جميعاً بل أوشك ميزان الثقة المصرية أن يهتز من جرائها اهتزازاً عنيفاً لولا ما اتخذ من الإجراءات وما أنشىء من الكفالات فى ذلك الحين ولولا أن البنك ومؤسساته نفسها قد صمدت للحوادث وثبتت لها وأظهرت من المرونة والحيوية ما قطعت به على هذه الاشاعات سبيلها التى (كان الباطل أكثر من الحق فيها) كما وصفها بحق صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا فى خطابه بمناسبة صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بدعم البنك .

على أنه سرعان ما انقشعت الغيوم التى أثارتها هذه الاشاعات والأقاويل وانكشف لكل ذى بصيرة أن أسباب الأزمة التى ألمت بالبنك كان مصدرها حوادث الخارج وما كان البنك بقادر أن يدرأها أو يتحول عن طريقها لأنها حوادث عامة عصفت من قبل بحكومات قبل أن تعصف ببنوك أو مؤسسات — فلم يكن شىء منها براجع إلى نقص فى نظام البنك من حيث الانشاء نفسه أو سير العمل فيه أو روابطه مع ما تفرع عليه من شركات ومؤسسات . ولقد شهد بهذا الذى نقول صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا وهو الذى خلف المغفور له طلعت حرب باشا فى إدارة بنك مصر والذى وقف بحكم عمله على كل صغيرة وكبيرة من الأمر وعلى ذلك فشهادته هنا ينبغى أن يكون لها حجة الحسم والقطع . أنظر إليه فى خطابه بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ فى ذكرى المغفور له طلعت حرب باشا يقول : (والواقع

أن أشد الأسباب تأثيراً فيما أصاب البنك راجع إلى اضطراب الحالة الدولية وقتئذ اضطراباً شديداً استمر مدة طويلة من الزمن وكان ينذر بوقوع حرب كبرى . فتهافت الناس على سحب ودائعهم حتى قبل حصول الكارثة بصورة هينة فى أول الأمر ولكنها انتهت بعنف شديد بسبب ما استولى على الناس من الهلع والجزع وتوقعهم وصول الحرب إلى بلادهم . ولم يكن فى استطاعة طلعت حرب ولا غيره أن يدرأ مثل هذا الشر . على أن ما أصاب بنك مصر قد أصاب من قبل شركات كثيرة غيره . بل إن ما أصابه فى الواقع أقل بكثير مما حدث لمنشئات عديدة أخرى فى أوروبا وأمريكا نتيجة لمثل هذه الأزمات أو لأخف منها . ومن الخير أن يعرف الجميع أن هذه الأزمة التى عاناها بنك مصر لم يكن مرجعها عيوباً أساسية تتصل بتكوينه أو نظامه أو بعدم خبرة القائمين بأمره أو بسير العمل فيه وإنما ترجع إلى ما قدمناه أولا من أزمة سياسية عالمية خطيرة وإلى عمليات كثيرة قام بها البنك لأصحاب الأملاك الزراعية تكبد فيها خسائر كبيرة نتيجة لقوانين التسويات العقارية المختلفة .) وقد قدمنا كيف أن قوانين التسويات العقارية المذكورة — وهى قوانين تنطوى على خفض جبرى لطائفة من الديون من غير مسوغ مشروع وألزمت البنك أن يترك من ديونه مالا يقل عن ٢ مليون جنيه أو يزيد ...

والواقع أنه كان عجباً أى عجب أن يقال عن البنك ما قيل وله من الاحتياطات المختلفة ما يقرب من المليون جنيه ومن الأرباح المتجمعة عن سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ والمرحلة من سنة ١٩٣٨ ما يقرب من نصف مليون جنيه .

وكان عجباً أى عجب أن يقال عن البنك ما قيل وهو الذى استطاع

أن يخصص من أرباح سنة واحدة هى ١٩٤١ مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه مصرى دفعة واحدة لتغطية بعض مطالب قانون الدعم ... فضلا عن تحوله المفاجىء من وجهة الخسارة إلى وجهة الكسب والربح الوافر العظيم .

ومبلغ الـ ٢ مليون جنيه وكسور الذى دفعته الحكومة للبنك لتغطية العجز المقدور فى قيم الأصول واستلمت مقابله ألف حصة تأسيس على ما هو معروف قد استطاع البنك أن يرده للحكومة فى سنة ١٩٤٤ واسترد هذه الحصص لنفسه ولما يمض على صدور قانون الدعم الذى أنشأها ٣ سنوات كاملات ... والواقع أنه كان معروفا أن صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا يفاوض الحكومة فى شأن استرداد هذه الحصص مقابل استيلاء الحكومة على مبلغ المليون جنيه المذكور قبل التاريخ الذى أذيع فيه نجاح هذه المفاوضات بسنة على الأقل ومعنى هذا أن البنك كان قادراً على دفع هذا المبلغ للحكومة ليس فى سنة ١٩٤٤ بل فى سنة ١٩٤٣ إن لم يكن قبل ذلك بكثير .

فما الذى تنطق به هذه الوقائع إن لم يكن بحيوية البنك وقدرته على الصمود والثبات ومواجهة الطوارىء والأزمات . . . وإلا فكيف يتسنى له أن يتحمل بكل هذه المبالغ والتضحيات إن لم يكن منطوياً على أوفر عناصر القوة والحياة ... فهو فى سنة ١٩٣٩ يعانى أزمة طارئة شديدة ... فإذا به فى سنة ١٩٤١ يوزع ربحاً سخياً على مساهميه فضلا عن المبلغ الضخم الذى اقتطعه من هذه الأرباح تنفيذاً لما قضى به قانون الدعم ... وإذا به فى سنة ١٩٤٤ يعرض على الحكومة أن يدفع لها مبلغ المليونى جنيه ويسترد حصص التأسيس... ثم يمضى البنك فى طريقه بعد هذا إلى نجاح مطرد أكيد..

وهذه الوقائع تنطبق مرة أخرى بصواب ما ذهب إليه صاحب السعادة حافظ عفيفي باشا من أن الأزمة التي ألمت بالبنك في سنة ١٩٣٩ لم تصدر عن عيب أساسي في نظامه أو نقص في إجراءاته ولكنها أزمة عالمية أنشأتها الحرب ومقدماتها وما كان في المقدور دفعها أو مفاداة آثارها . . . فهي أزمة (طارئة) بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى إذا جاءت فهي لا تلبث أن تمر وتنقضي ... وهي إذا جاءت فلن يقتضي البنك دفعها إلا ثباتاً لها ولن يعجزه هذا الثبات لأنه من خواصه الأصيلة التي كسبها من خبرة الماضي وتجاربه الطويلة . . . فإذا هو لا يلبث أن يعود سيرته الأولى فلا يقف ولا يتغير بل يمضي كالمهد به قوياً متجدداً .

على أنه كان من أثر اعتزال الرجل عمله أن شمل البحث في أمر الضائقة التي ألمت بالبنك ومعالجة آثارها تلك الشركات والمؤسسات التي تفرعت عليه وقيل في هذا الصدد إن إنشاء هذه الشركات والمؤسسات يخرج على حدود ومهام بنك مصر بوصفه بنكا تجاريًا وليس صناعيًا . وليس ما يمنع من القول أن بحثاً كهذا قد كانت له مطالبه ومقتضياته في سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٠ والأزمة قائمة أما وقد انقضت هذه الأزمة وراجت هذه الشركات والمؤسسات هذا الرواج الظاهر الملحوظ وتكفلت في نفس الوقت بأعباء وطنية فادحة في سد جانب كبير من حاجات التموين وثبت بطريقة قاطعة أن قيام هذه الشركات والمؤسسات كان أمراً أملته الحكمة والتبصر وشرعته دوافع وطنية تتجاوز مطالب اليوم لتدبر أمور الغد القريب أو البعيد . . . أما وقد نزلت هذه الشركات والمؤسسات في حياتنا العامة هذه الأيام في أخطر مكان ولولاها لتولانا بؤس وضيق شديدان . . . فإن البحث في جدوى

هذه الشركات والمؤسسات أو عدم جدواها وفى خطأ أو صواب السياسة التى أنشأتها أو سادت نشاطها يصبح أمراً لاغناء فيه ولا طائل من ورائه .

وبرغم هذا فأننا لنتساءل حقاً هل أنشأ طلعت حرب بنك مصر ليكون بنكاً تجارياً فحسب؟ إن أقوال الرجل وأفعاله ، إن تقارير البنك وميزانياته ووثائق أنشائه كلها تجيب بالنفى وبأن طلعت حرب لم ينشىء بنك مصر ليكون مصرفاً كغيره من عشرات المصارف القائمة وقتئذ فى البلاد إذ لم تكن البلاد فى حاجة إلى مصرف من هذا القبيل بل أنشأه ليتكفل بأداء غرض أعم وأخطر هو تأسيس الشركات الصناعية والتجارية وبعث النهضة الاقتصادية الوطنية من هاتين الناحيتين فى أرجاء البلاد . ولقد كان الرجل واضحاً كل الوضوح صريحاً كل الصراحة حين وقف فى الاحتفال بتأسيس بنك مصر فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ ليعلن للناس أن فى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمر بعضها فى بلاد غير البلاد لو استثمرت هذه وتلك فى الشؤون المصرية وسوعدت بهما التجارة والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية أضعافاً مضاعفة ولكان ذلك عاملا قوياً على اصلاح حالنا الاقتصادية وإيجاد الكفاءة المصرية المالية التى هى الأساس المتين للرقى المطلوب . وهذا ما سيجعله بنك مصر نصب عينه فهو يشجع المشروعات الإقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية وشركات النقل بالبر والبحر وشركات التأمين بأنواعها ويتعهدها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها وبالجملة يعمل على أن يكون لمصر صوت فى شؤونها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها . ومن فوائده أنه لايتأثر بالأشاعات الكاذبة

فلا يقفل بابه عن الناس لأقل اشارة ترد إليه من الخارج بسبب أو بلا سبب فتحذو حذوه بقية البنوك لأنه بنك البلد وأعلم بما يجرى فيه) .

تحددت إذاً مهمة البنك وبرنامجه فى خطاب التأسيس وهو دستور البنك . وظاهر فيها أنه سيساعد على إيجاد الشركات بمختلف أنواعها وشركات التأمين والنقل فى البر والبحر ولا يقف عند حد التأسيس والإنشاء بل يمضى فى معاونتها وتأييدها حتى تنمو و يشتد ساعدها .

على هذا البرنامج من بنك مصر أقبل الناس على تداول أسهمه وأوراقه وعلى هذا البرنامج أدار طلعت حرب نشاط البنك فأخذ منذ سنة ١٩٢٣ ومن واقع تقرير البنك عن السنة المذكورة — فى إنشاء الشركات الصناعية والتجارية المختلفة بادئاً بشركة مطبعة مصر ثم بقية الشركات على الترتيب الذى ذكرناه فى الفصل السابق — كان يساهم فى رأس المال بما يقتطعه كل عام من الأرباح وكان هذا المال يشغل من ميزانية البنك فى كل عام باباً تحت عنوان (مال مخصص لتأسيس وتنمية شركات مصرية صناعية وتجارية) كما أن تقرير البنك السنوى كان يفيض فى البرنامج الصناعى والتجارى و يتحدث طويلا عن شؤون هذه الشركات الصناعية والتجارية وعن أهم حوادثها وعما يعتزم البنك إنشاءه منها كذلك . كان هذا هو النهج الذى سار عليه طلعت حرب فى تأسيس أو فى إدارة بنك مصر لم يتردد فيها ولم يخرج عليها يوما واحداً مدى عشرين عاماً تقريباً . كما أن مناسبة واحدة لم تفته فى الحديث عن هذا الجانب من نشاط البنك سواء فى خطبه أو أحاديثه وسواء كان ذلك فى مصر أو فى الأقطار الشقيقة أو فى الخارج .. فإذا كان مساهمو بنك مصر وهم أصحاب الشأن الأول فيه قد أقروا هذه

السياسة فى مصادقتهم على ميزانيات البنك وموافقتهم على تقرير مجلس الإدارة — عاما بعد عام — فمن الذى يملك قانوناً بعد هؤلاء أن يناقش هذه السياسة ليحدد ما فيها من خطأ أو صواب .

قد يقال إن الحكومة بوصفها المهيمن الأول على الصالح العام وصاحبة أكبر جانب من ودائع البنك كان ينبغى أن تشارك فى هذه السياسة فلا يستقل طلعت حرب برسم مناهجها وتنفيذ مطالبها دون الرجوع إليها والتعرف على رأيها . وهذا قول حق ولم يفت الرجل أن يضعه نصب عينيه وأن ينزل على حكمه . فالحكومة قد أقرت هذه السياسة لأنها علمتها سواء من ميزانيات البنك أو تقارير مجلس الإدارة أو خطب طلعت حرب أو تصريحاته فلم تعترض عليها كما أنه ليس بسائغ أن يقال إن قيام هذه المشروعات العديدة من صناعية وتجارية قد تم خفية عنها وهى تشغل هذا الفراغ الكبير من الحياة المصرية والنشاط العام . بل إن الوفاء للحقيقة يقتضينا القول أن الحكومة قد شجعت عليها وأخذت بناصرها . بل إن اضطلاع بنك مصر بهذا النشاط الصناعى والتجارى الواسع الآفاق كان أهم الأسباب والبواعث التى حملت الحكومة على هذا التشجيع والمناصرة التى أخذت أشكالا عدة لعل أبرزها تلك الإعانات السنوية السخية التى قدرتها لشركتى الملاحة البحرية والطيران . لقد اتصلت الحكومة بهذا النشاط الصناعى والتجارى وعطفت عليه منذ فتحه . وإنك لتجد فى أول تقرير لمجلس إدارة البنك تحدث عن هذا النشاط وهو تقرير سنة ١٩٢٣ هذا الكلام الذى ننقله بنصه (هذا هو برنامج البنك فى تشجيع الصناعة المصرية الذى أخذ ويأخذ فى تحقيقه فأسس أولا شركة مطبعة مصر المساهمة كما جاء فى تقريرنا عن

العام الماضى وتدل البوادر على أنه سيكون لها مستقبل عظيم فى عالم الطباعة بمصر كما دل وجود المطبعة على ضرورة إنشاء فابريقة طالما تاقت إليها النفوس لصناعة الورق من الخامات الموجودة بكثرة فى مصر فوضع مشروع لتأسيس شركة مساهمة مصرية لصناعة الورق من البنك وبعض محبيه برأس مال أولى قدره ثلاثون ألف جنيه مصرى اكتتب بنك مصر باثنى عشر ألف جنيه منها وقد صدر فى ٢٢ مارس الجارى المرسوم الملكى بتأسيسها واستعداداً لتنفيذ هـذا المشروع بحث البنك عن قطعة أرض تصلح لإقامة هـذه الفابريقة عليها تكون سهلة المواصلات بالنيل والسكة الحديد فوقع إلى قطعة أرض ملك الحكومة بحى شبرا تصلح أن تكون حيًا للصناعات المصرية فاقترح على وزارة المالية تخصيصها لذلك فوافقت على هذا الاقتراح وإنا نثبت هنا بالشكر الجزيل الخطاب الذى ورد على البنك بهذا الخصوص فى ١٤ يونية سنة ١٩٢٣ من حضرة صاحب المعالى وزير المالية .

حضرة صاحب العزة مدير بنك مصر .

علمت بمزيد السرور أنكم ساعون فى إنشاء شركة مصرية لصناعة الورق وإننى أحبذ هذه الفكرة وأتمنى أن تخرج إلى حيز الوجود وأن توفقوا إلى تحقيق هذه الأمنية .

وأؤكد لكم أنى لا أتأخر عن تقديم كل مساعدة ممكنة لنجاح هذا المشروع وأمثاله من المشروعات الصناعية النافعة للبلاد . ولست فى حاجة لأن أؤكد لكم أن من أكبر الأمانى التى أسعى إلى تحقيقها إنشاء ضاحية صناعية بجوار القاهرة تقام فيها المصانع المختلفة وإنى أكون سعيداً جداً لو أن

مصنع الورق الذى تسعون فى إنشائه يكون أول بناء صناعى يقام فى تلك الضاحية . هذا وإنى أرجوكم أن تعرضوا على كل اقتراح يبدو لكم ويكون الغرض منه تشجيعاً للصناعة أو أنشاءها واعدا ببحثه بما هو أهل له من العناية والاهتمام فإذا تحققت من فائدته لا أدخر وسعاً للعمل على تأييده) .

ثم تدور الأيام ويمضى البنك فى طريقه يؤسس الشركات وفق البرنامج الذى وضعه لهذا الغرض ـ شركة إثر أخرى إلى أن تجىء سنة ١٩٣٥ ـ ويقام فى هذه السنة احتفال كبير بمرور ١٥ سنة على تأسيس البنك ويقف طلعت حرب على رأس المجتمعين فى حديقة الأزبكية وفيهم ممثلو الحكومة والشعب والجاليات الأجنبية ليلقى خطبة البنك فى هذا الاحتفال فيردد على أسماعهم ما قاله فى خطاب تأسيس البنك فى سنة ١٩٢٠ ويذكرهم بما احتواه برنامج البنك الذى وعد به وبما حقق البنك على مر السنين منه فإذا هو انتهى من كلامه وقف المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية يلقى كلمة الحكومة فى هذه المناسبة العظيمة فيقول : (ولقد كان بنك مصر بنكا كسائر البنوك اقتصر عمله على المهمة المصرفية فإنى مع تقديرى لتلك المهمة الجليلة الشأن ما كنت أرى من المحتم على تلبية دعوة التحدث اليكم فى أمره . أما وبنك مصر قد كان فذا فى انشائه فذا فى تطوره فذا فى تشعب مناحى نشاطه فإني أرى واجباً لزاماً إجابة هذه الدعوة بل إنى أشعر بشىء كثير من الغبطة فى المبادرة إلى اجابتها . لو أن بنك مصر كان معهداً مالياً كسائر المعاهد التى تجعل لمصلحة المساهمين المادية الاعتبار الأول فى كل تصرفاتها وتعنى قبل كل شىء بما يدخل جيوب المساهمين من أرباح سنوية لما وجد وزير المالية دافعاً كافياً لمشاطرة المبتهجين بهذا العيد أفراحهم أما وبنك

مصر مؤسسة قومية لم تقف جهودها عند حد كسب الربح للمشتركين بل جمعت بين المصلحة الخاصة للساهمين وهم عدد وفير من مختلف طبقات الشعب وبين المصلحة العامة ممثلة فى متشعب نواحى النشاط الاقتصادى فإنى أشعر بارتياح خاص إذ أشترك معكم فى تقدير النتائج الاقتصادية الجلى التى أسفرت عنها جهود بنك مصر ومؤسسات بنك مصر مما كان له أفضل الأثر فى نهضتنا الاقتصادية الحديثة ...) ثم يمضى فيقول (ولا يسعنى وأنا أتحدث عن الجهود القومية لهذه الجماعة أن أغفل ما تكفلت به هذه الجهود من أعمال كثيرة لها بجانب ناحيتها المتصلة بالمصلحة الخاصة ناحية متصلة بالمصلحة العامة ومن ثم كان ينبغى على الحكومة أن تقوم بها لو لم تتول عنها هيئات خاصة . ولا شك فى أن قيام هذه الهيئات بمثل هذه الأعمال هو ما ترحب به الحكومة أيما ترحيب أولا لأنه مما يمكنها من التفرغ للمهام الأخرى التى هى من صميم اختصاصها وثانياً لأن قيام هذه الهيئات بمثل هذه الأعمال قد يكون أكفل بنجاحها لتوفر عامل المصلحة الذاتية وثالثاً لأنه يتيح الفرصة لتدريب الهيئات الشعبية على الأعمال الاقتصادية والإدارية ورابعاً لأنه يخلق جواً من التفاهم والتعاون بين الحكومة والهيئات الخاصة مما له أحسن الأثر فى ترويج المصلحة العامة . من أجل هذا رأيتم أيها السادة أن الحكومات المتعاقبة لم تكن تستطيع أن تضن على بنك مصر بالمعاونة تقديراً منها لمجهوده فى هذه الناحية حيث التعاون بين الحكومات والهيئات الأهلية مقدر له خير النتائج وأبعد الآثار من الوجهة القومية) وهو كلام ناطق لا يعوزه أى تفسير أو بيان والمعنى الصريح الذى يقوم عليه هو أن الحكومة تؤيد هذا النشاط الصناعى والتجارى الذى يبذله بنك

مصر وترى فيه عملا عظيما جديراً بكل رعاية وتقدير ومناصرة لأنه يحمل عنها عبئاً كان خليقاً بها هى أن تحمله وأن تنهض بتبعاته ومسئولياته .

* * *

واشتراك البنك فى رؤوس أموال هذه الشركات الصناعية والتجارية — إذا نحن نحينا جانبا هذه الاعتبارات القومية العامة على ما فيها من خطر وأثر — ونظرنا إليه من وجهة النظر المصرفية البحتة لألفيناه عملا طبيعيا لا يتنافر فى قليل أو كثير مع طبيعة الاستثمار المصرفى . إذ من المعروف أن من بين وجوه هذا الاستثمار الذى تتناوله البنوك شراء الأوراق المالية وحيازتها سواء أكانت أسهماً أو سندات . وهذه الأوراق هى التى تؤلف ما يسمى فى لغة البنوك (محفظة الأوراق المالية) . فإذا كان ذلك ثابتاً ومقرراً وكان بنك مصر يؤديه ويمارسه كغيره من البنوك فلم يكن عجباً أن يحوز بنك مصر جانباً من أسهم شركاته إلى جوار ما يحوز من أسهم البنوك والشركات والمؤسسات الأخرى إذ فوق أن هذا الإجراء يحقق للبنك وجهاً من وجوه الاستثمار الطبيعى المألوف من تقاليد البنوك فإنه يهيىء للبنك فى نفس الوقت ما يضمن استمرار إشرافه على سياسة هذه الشركات التى عمل على إنشائها وتأسيسها وتوجيهها وجهة المصلحة العامة كما يراها .

وإذا خلص لنا مما قدمناه أن قيام طلعت حرب بتأسيس هذه الشركات الصناعية والتجارية العديدة لم يكن بعيداً عن وظيفة بنك مصر كما يحددها خطاب تأسيسه وتقارير مجلس إدارته وميزانياته فى كل عام وأن إنشاء هذه الشركات قد تم باتفاق الحكومة والمساهمين فى البنك

بل بتحبيذهم ومناصرتهم وتعويلهم فى نهضة البلاد الاقتصادية على إنشاء هذه الشركات وما يقدر لها أن تضطلع به من مرافق البلاد واحتياجاتها الهامة إذا استقر ذلك فى الأذهان وثبت من منطق الحوادث هذه الأيام أن إنشاء هذه الشركات كان ضرورة قاضية وفريضة وطنية كبرى لكان فيما بذله البنك فى تأييد هذه الشركات والمحافظة عليها وتغذيتها بالعون المادى والأدبى بعد ذلك إجراء طبيعيًا مترتبًا على إنشائها ومهيئًا لها عناصر نجاحها وتحقيق الأغراض المعقودة عليها . ومعنى هذا أنه لم يكن سائغًا ولا مفهومًا أن ينشئ البنك هذه الشركات الصناعية والتجارية ثم يقبض عنها يده فلا يغذيها بالتمويل اللازم لها وهى فى أدوارها الأولى وغير خاف أن أى استثمار صناعى أو تجارى خصوصًا ما كان منه على هذا النطاق الواسع الكبير الذى حققه بنك مصر فى شركاته ومؤسساته لا يمكن أن تثبت أقدامه فى سنيه الأولى وهى سنوات شديدة الوطأة كثيرة المخاطر إلا إذا استند إلى عون مادى كاف . وتزداد حاجة هذه الشركات إلى هذا العون المادى كلما اشتدت عوامل المنافسة وثقلت وطأتها وتداخلت فيها أسباب كثيرة من الاضطهاد والتضييق وتعرضت لضروب شتى من الكيد والتثبيت كما حدث للشركات التى أسسها البنك فى بدء حياتها وما دام أن البلاد خلو من بنك للتسليف الصناعى يتكفل بمطالب مثل هذه الشركات من الإقراض والمال فلم يكن مفر لبنك مصر من أن يتقدم هو لسد هذا النقص وحمل هذا العبء . ولو أنه كان قد تخلى عنه لمات أغلب هذه الشركات فى المهد ولتعثر الباقى فى أدواره الأولى حتى يلقى نفس المصير ولما كانت لدينا اليوم هذه المجموعة الناجحة الظافرة من شركات مصر

التى أصبحت تشغل حيزاً كبيراً وخطيراً من كياننا القومى العام . قد يقال إن تمويل البنك لهذه الشركات قد ترتب عليه حبس جزء كبير من ودائعه فيها مما أعجزه عن الاحتفاظ بنسبة كافية من الأموال السائلة لمواجهة حاجات ومطالب المودعين الأمر الذى بدا فى أزمة سنة ١٩٣٩ . وهذا الذى يقال حق . ولكن ما فعله بنك مصر كان واجباً أيضاً اقتضته وظيفته فى إنشاء الصناعة وتنميتها فى البلاد وما كان فى مقدوره أن يتخلى عن هذا الواجب أو ينكل عنه وهو مؤمن بجدواه فى إنعاش البلاد ومدى أثره فى تحقيق رخائها وتقدمها . ولقد استمر قائماً على هذه السياسة متكفلا بتبعاتها ومطالبها مدى عشرين عاماً وكان كل عام يمضى يزيده إيماناً بها وثقة من جدواها وخيرها ولم يكن شىء يمنع من الواقع من أن تستمر هذه السياسة إلى ماشاء الله لولا أحداث الحرب فى سنة ١٩٣٩ ومانال البنك وما نال غيره من متاعبها وآثارها . خصوصاً بعد الذى ثبت أن ما ألم بالبنك فى سنة ١٩٣٩ كان مرجعه الأساسى قيام هذه الحرب وما استتبعه من عجز فى مقدرة الأفراد وما استحدثته فى علاقاتهم بالبنوك من قوانين وتشريعات ولم يكن بنك مصر أو طلعت حرب بقادر على دفعه أو التحلل من أثره . ومع ذلك فهل بقى من يمترى فى أن هذه السياسة كانت الهاماً وتوفيقاً ونجاحاً ورخاء للبلاد وأهلها . لقد كان حقاً أن يقول صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا فى خطابه بتاريخ ١٣/٨/١٩٤٤ بأن (العبرة فى كل عمل بنتائجه وأعتقد أن النتيجة التى خرجنا منها من أعمال طلعت حرب كانت خيراً كثيراً وبركة عامة على البلاد وأهلها . ولا شك ولا جدال فى أن بنك مصر ومؤسساته من المنشئات القومية هى بداية تاريخ نهضة مصر الحديثة .

وهى مظهر جليل لجهاد البلاد فى الميدان الصناعى . وآية رائعة لصدق عزمها على كسب استقلالها المالى والاقتصادى) .

* * *

فطلعت حرب حين أنشأ هذه الشركات الصناعية والتجارية إنما كان ينفذ برنامجاً وضعه بنك مصر لخدمة البلاد من هذه الناحية الاقتصادية الهامة وطلعت حرب حين أقرض هذه الشركات الصناعية والتجارية وموّلها من ودائع البنك إنما كان يؤدى واجباً يقتضيه الحرص على استمرار هذه الشركات وقيامها وسد النقص الماثل فى انتفاء قيام معاهد للتسليف الصناعى فى البلاد . . . فلم يكن بد من أن يؤدى بنك مصر بقدر ما فى طوقه هذه الخدمة الوطنية العامة . . .

كان العبء فادحاً دون منازع فقد ألفى البنك نفسه بعد فترة قصيرة من عمره مطالباً بأن يرعى عدداً غير قليل من هذه الشركات وأن يحمل مسئولياتها فى ظروف حرجة ودقيقة وهى مسئوليات عديدة وثقيلة ... وكان طلعت حرب بوصفه المسئول الأول عن قيام هذه الشركات ونجاحها أكثر الجميع احساساً بهذه المسئولية بقدر ما كان أكثرهم نهوضاً بتبعاتها ومواجهة مخاطرها . . . ولكنه ما كان يقدر وهو الذى عرفنا شدة مراسه وقوة شكيمته أن يتحول عن متابعة ما آمن أنه حق وأنه فوق ذلك واجبه . . . ولكنه لم يغفل لحظة واحدة عن لفت الحكومة إلى ضرورة أداء واجبها هى فى ذلك ولم يكن هذا الواجب فيما صوره طلعت حرب الا بأن تنشىء بنكا للتسليف الصناعى وكان فى تقديره ولا شك أن يحمل هذا البنك

جانباً من أعباء بنك مصر فى إحياء الصناعات وتشجيعها بالمال والإرشاد .
والتقرير القيم الذى قدمه البنك للحكومة فى سنة ١٩٢٩ والذى جعل موضوعه (إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى — مشروع إنشاء بنك صناعى مصرى) — وقد سبق أن أشرنا إليه — أبلغ دليل على أن الرجل استحث الحكومة منذ سنة ١٩٢٩ على ضرورة وضع النظام اللازم لتمويل الصناعات فى مصر. أنظر إليه فى هذا التقرير يتحدث فى ضرورة إنشاء البنك الصناعى المنشود ومنافعه الظاهرة (وحتى توجد الصناعات فى مصر وحتى تعيش فيها وتنجح ينبغى أن تتوافر لها رؤوس الأموال للإنشاء والتوسع والإقراض وتكوين الكفايات اللازمة من مهندسين ورجال إدارة وحساب وعمال ورؤساء عمال والتشريع الواجب لتشجيعها على الظهور والبقاء والاتفاقات الدولية لحماية مصنوعاتها من منافسة المصنوعات الأجنبية والروح القومية التى تحل الصناعات المحل اللائق بها فتعضدها بجهود الأمة والدولة تعضيداً تاما من غير تقييد . و إذا كانت رؤوس الأموال التى تحتاج إليها الصناعات من أهم أسباب إيجادها وحياتها فإن تدبير الأموال اللازمة لها أول عمل من أعمال التنظيم القومى لإحياء الصناعات الأهلية و إسنادها للبقاء والنجاح . ومهما تصورنا الطرق المختلفة لتكوين رؤوس الأموال اللازمة للصناعات فإننا لا نجد طريقاً أفضل من إيجاد أداة مالية تستجمع فيها الأموال الفائضة التى يريد أربابها أن يوظفوها فى الصناعات فتكون بمثابة خزان عام لاستجماع هذه الأموال . ثم تخرج هذه الأموال من هذا المعهد المركزى إلى مختلف الصناعات المراد إحياؤها أو تقويتها على أن يبقى بعضها فى الصناعات و يعود بعضها فى حينه إلى هذا المعهد ثم يخرج من جديد لتوظيفه

فى عمل صناعى جديد . وهذه الوظيفة فى الاقتراض والإقراض هى وظيفة البنوك . ولهـذا يصح أن يكون المعهد المركزى الضرورى للصناعات بنكا صناعيا مصريا . ولو أن التسمية لا أهمية لها ما دامت الغاية إيجاد معهد عالى مركزى لرؤوس الأموال اللازمة لإحيـاء الصناعات وتشجيعها وتقدمها فى البلاد . وهذا المعهد أو البنك الصناعى المصرى لا يمكن تصوره مؤديا وظيفته السامية لصالح البلاد العام إلا إذا كان بنكا صـناعيا قوميا أو أهليا بمعنى الكلمة وحقيقة الواقع . إذ أن مصالح المصريين فيما بينهم متحدة فى أن يقوموا بإحياء الصناعات فى بلادهم بتدبير رؤوس الأموال اللازمة لهذا الإحيـاء بفكرة خالصة لا يشوبها أى غرض خفى من الأغراض لهذا فإن مصر حين تضع لها برنامجاً اقتصاديا قوميا وحين تحدد البرنامج الصناعى داخل هـذا البرنامج العام وحين تعمل على تنفيذ برنامجها الصناعى أو — برنامجها الاقتصادى العام ينبغى أن لا تعتمد إلا على قواها الذاتية أى على قوى أبنائها المصريين .

ولهذا فإن وجود البنك الصناعى المصرى أمر واجب لتحقيق أى برنامج قومى صـناعى واجب ليس حاجة حقيقية للصناعات الأهلية وهى حاجتها إلى رؤوس الأموال لإيجادها وتقويتها وتيسير أعمالها . وقد قورنت قديماً البنوك فى حيـاة البـلاد الاقتصادية بالشرايين فى جسم الإنسان . والبنك الصناعى المصرى شريان يجب أن تجرى فيه الأموال حتى يوزعها باقتداره الفنى على الحاجات الصناعية بقدر وحساب . . . فإذا انتهى من هذا التصوير الممتع البليغ لماهية المشروع والدور الذى يؤديه فى إحيـاء الصناعة وتشجيعها انعطف إلى بنك مصر وأعلن الحكومة بزهادته فى الاضطلاع بما هو مقدور للبنك الصناعى المقترح من مهام وواجبات رغم

ما أثبتته الأيام من كفاءته للقيام بها وأدائها . وفى الفقرات التالية من التقرير المذكور رد قاطع على ما قيل يوماً من أن طلعت حرب ينزع إلى احتكار المشروعات الصناعية والتجارية لبنك مصر وحده ولو أن شيئاً من ذلك صحيح لما طالب الرجل الحكومة بإنشاء هيأة مستقلة للتسليف الصناعى ترعى الصناعات وتتكفل بسد حاجاتها من المال والمعاونة والإرشاد والحرص على أن تكون هذه الهيأة الجديدة فرعاً من بنك مصر على الأقل . ولكنه على العكس من ذلك يتابع كلامه ويقول (حقاً أن بنك مصر الذى أثبت فى السنين التسع الأولى من حياته اقتداره على مزاولة الأعمال المصرفية وتنظيم أعمالها وتحضير الشبان المصريين للقيام بها لا يستعصى عليه القيام بتنظيم الجهة المالية الخاصة بالأعمال الصناعية خصوصاً وأنه قد اكتسب خبرة خاصة بما فحص من مشروعات صناعية متعددة . ونفذ من شركات صناعية ناجحة تمام النجاح وبما نال من ثقة الحكومة التى دعته للوساطة فى القيام بالتسليف الصناعى فى حدود مبالغ أودعتها تحت تصرفه لهذه الغاية . وحقاً أن بنك مصر يستطيع أن يستمر سائراً فى الخطة التى سار عليها حتى الآن فيدرس المشروعات الصناعية بروح المصلحة القومية التى تقوده فى أعماله ويحدد برنامج الأعمال الصناعية لعدة أعوام ويشرع فى تنفيذها بقدر ما يستطيع إلى التنفيذ سبيلا فيخصص شيئاً من فائض أرباحه للاشتراك فى أسهم رأس ماله يدعو الجمهور إلى الاكتتاب فى بقية هذه الأسهم والجمهور يتلقى فى كل مرة نداءه بالقبول والارتياح ويستمر على طريقته الحاضرة فى التسليف الصناعى وهو أن يوظف فيه المبالغ التى توافق الحكومة على وضعها تحت تصرفه . نعم ليس

ما يمنع الاستمرار على هذه الحال بل وليس ما يمنع أن يضاعف البنك جهوده فى تشجيع الإنشاءات الصناعية التى تحتاج إليها البلاد وفى تكوين جناح فيه يختص بالأعمال الصناعية بدلا من إدماجها كما هو الحال فى الوقت الحاضر فى أقسام البنك الأخرى . لكن بنك مصر يفضل على هذه الطريقة طريقة أخرى فى العمل هى طريقة إنشاء بنك صناعى مصرى برأس مال مستقل و إدارة مستقلة وروح صناعية قائمة بذاتها . بحيث يكون متمماً لبنك مصر دون أن يكون معارضاً له وبحيث يساعده بنك مصر فى دور التكوين والعمل فى سنى حياته الأولى حتى يكون قادراً على السير بنفسه و يكون وليداً لبنك مصر تربطه به رابطة البنوة من جانب والأبوة من جانب آخر وبحيث يكون البنك الصناعى عاملا فى دائرة خاصة هى دائرة الأعمال الصناعية وفق برنامج قومى صناعى كما يعمل بنك مصر فى دائرة أعمال البنوك العامة وفق برنامج اقتصادى قومى عام فتكون رابطة القومية فى البنكين هى رابطة القرابة الأبوية الدائمة ورابطة العمل المخصص لأحدهما والعام للآخر هى الرابطة الفنية التى لا غنى عن وجودها فى حياة البلاد الاقتصادية) ثم يمضى طلعت حرب فى التدليل على فساد ما أثاره البعض يوماً من نزعته إلى احتكار المشروعات الصناعية والتجارية فيذكر (لو أن بنك مصر كان بنكا أنانياً يحب مصلحته دون المصلحة العامة لحرص كل الحرص على تركيز جميع مظاهر الحياة الاقتصادية من تجارية وصناعية وزراعية ومالية داخل أعماله الذاتية . ولكنه وهو بنك قومى يسعى إلى تحقيق مصالح البلاد العامة يكره الاحتكار وينفر منه ويشجع على تنظيم الأعمال على قواعد مناسبة لكل نوع منها مع ربطها جميعاً برباط

من القرابة والمصالح القومية المشتركة تجعل جميع الأعمال التى يقوم بها أو تقوم بها المنشئات التى يعاون على تأسيسها مبنية على فكرته الثابتة القاضية بأن لا تنافر بين مصالح المساهمين المصريين فى كل هذه المنشئات و بين المصلحة العامة القاضية بوجودها) . وفى الحق لقد كان طلعت حرب مفطوراً على التعاون و إنك لتجد مصداق هذا الكلام فى تلك الطريقة التى استنها لإنشاء الشركات وطريقة مساهمة البنك فى رؤوس أموالها إذ يساهم البنك بجانب منه أما الجانب الآخر فيكتتب فيه من يراهم البنك من المصريين على الاستعداد للتعاون معه وعدم تعجل الحصول على ثمرة هذا الاكتتاب بدلاً من الاستثمار برأس المال جميعه ولم يكن شىء يمنعه من ذلك فى معظم الحالات إن هو أراده . على أنك لتجد مصداق هذا الكلام مرة أخرى فيما فعله طلعت حرب فى الشركة المصرية لصناعة وتجارة الورق . فقد حدث أن أسس البنك هذه الشركة للقيام بصناعة الورق وتجارته وهو مشروع أوحى به إنشاء شركة مطبعة مصر إذ رؤى إمدادها بما يلزم من الورق عن طريق هذه الشركة الجديدة كما أن احتياجات السوق المحلى كفيلة باستهلاك ما يفيض عن الحاجة بعد ذلك و بعد أن تم تأسيس الشركة ودفع رأس المال والشروع فى أعمال التنفيذ والإنشاء علم طلعت حرب أن جماعة أخرى من المصريين تنوى تنفيذ عين المشروع فما كان منه إلا أن أفسح لها الطريق وأوقف عمل الشركة وخفض رأس المال إلى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لتبقى قائمة قانوناً و إن كانت قد أوقفت فعلا ... فهل هناك إيثار أكثر من هذا ؟

***

على أن نود فنذكر أن دعوة طلعت حرب لتأسيس بنك صناعى مصرى ينقطع لما حددناه من المطالب والأغراض ومطالبة الحكومة بتنفيذ هذا المشروع لم تبدأ بتقريره المقدم لها فى سنة ١٩٢٩ والذى نقلنا هنا بعض فقراته . بل سبقت هذا التقرير وإنك لتجدها فى تقارير مجلس إدارة بنك مصر فيما سبق تاريخ هذا التقرير من أعوام . فالرجل كان دقيق الحس بما يعمل و بأن بنك مصر يحمل مع مضى الأعوام تبعات تنمو وتزيد . وكان يطالب الحكومة بأداء واجبها واحتمال بعض هذه التبعات بإنشاء البنك الصناعى فى الصورة التى رسمها له . وفى سبيل إنشاء هذا البنك اجتمعت لجان وانفضت لجان ولا شىء تم فى أمره منذ عشرين سنة إلى اليوم .

☆☆☆

فطلعت حرب إذاً قد اعتمد على بنك مصر فى إنشاء الشركات الصناعية والتجارية لأنه يؤمن بأن هذه وظيفة البنك الأولى فى حياة البلاد ولأن الحكومة لم تقم بدورها الواجب فى إنشاء هذه النهضة الصناعية بتأسيس البنك الصناعى رغم أن طلعت حرب لم يفته أن يطالب الحكومة بتنفيذه والدعوة إليه . لذلك لم يكن بد من أن يحمل العبء وحده ويمضى فى طريقه و يسد الفراغ .

فإذا نزلت بالبنك ضائقة فى سنة ١٩٣٩ بسبب طارىء لم يكن لطلعت حرب أو غيره قبل بدفعه كما قرر بذلك حضرة صاحب السعادة حافظ باشا عفيفى هو نشوب الحرب وما تقدمها وماتلاها من انتشار الذعر وتفشى القلق فهل كان كثيراً أن ينتظر طلعت حرب من الحكومة أن تؤدى واجبها فى

تفريج هذه الضائقة وفى تمكين البنك من اجتيازها ومفاداة آثارها وهل كان كثيراً أن تعاون الحكومة البنك فى هذه الضائقة الطارئة وهو الذى حمل عنها واجبها مدى عشرين سنة كاملة وحقق فى مجال العمل برنامجا لنهضة صناعية وتجارية ناشطة متوثبة . ووفر على الحكومة جهداً كثيراً ومالاً أكثر ومسئولية فادحة لم تكن لتتحملها إلا كواهل رجل ملهم فذ متفرد كطلعت حرب . لذلك لم يكن مستغربا من المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية أن يقرر فى خطابه فى الاحتفال بمرور ١٥ سنة على تأسيس البنك أن البنك قد قام بأعمال كثيرة (لها بجانب ناحيتها المتصلة بالمصلحة الخاصة ناحية متصلة بالمصلحة العامة ومن ثم كان ينبغى على الحكومة أن تقوم بها لو لم تتولها عنها هيآت خاصة . ولا شك أن قيام هذه الهيئات بمثل هذه الأعمال هو ما ترحب به الحكومة أيما ترحيب الخ . . .) هل كان كثيراً أن تعاون الحكومة البنك حتى تتفرج ضائقته الطارئة فى سنة ١٩٣٩ وهو الذى فتح فى حياة البلاد فتحاً جديداً وأنشأ أحداثاً جساما وملأ حياتها قوة وتوثباً ونشاطاً ألم يكن بنك مصر المعهد الأول الذى درب المصريين على أعمال البنوك حتى أجادوها ونبغوا فيها وقد كانوا قبله لا يعرفونها فى قليل أو كثير .

أولم تكن الشركات الصناعية والتجارية التى أنشأها بنك مصر معاهد بدورها درب المصريين على شؤون الصناعة والتجارة وقد كانوا فيها لا يعرفونها فى قليل أو كثير .

أو لم يتكفل البنك وشركاته على اجتذاب جانب غير قليل من رؤوس الأموال المصرية إلى حيث تستثمر فى هذه الميادين الجديدة فى البنك أو فى

المشاريع الصناعية أو التجارية وقد كان المصريون قبلها لا يعرفون من وجوه الاستثمار إلا شراء الأطيان الزراعية أو العقارات وما يستتبعه هذا النوع من الاستثمار من الجمود والركود .

أو لم يعاون البنك وشركاته معاونة فعالة وجدية فى القضاء على البطالة والتعطل فإن دائرة نشاطه قد وسعت حتى اليوم مالا يقل عن خمسين ألف مصرى بين موظفين وعمال يعولون ما لا يقل عن أربعين ألف أسرة ويكسبون عيشهم من عمل كريم .

ثم ألم يكن للبنك وشركاته فضل الأثر الطيب المحمود فى تحسين ميزان البلاد التجارى فإن ماتنتجه هذه الشركات وما تقدمه من المنافع والخدمات لا تقل قيمته سنويا فى الأوقات الحاضرة عن ٢٠ مليون جنيه . ولولا البنك وشركاته لتسرب هذا المبلغ إلى خارج البلاد فى استيراد البضائع والحصول على الخدمات التى يؤديها البنك وشركاته محلياً فى الوقت الحاضر للبلاد . ويكفى أن تتمثل شركة مثل شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة أو زميلتها شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار . وكيف كنا نتعرض فى ظروف حرجة ودقيقة لأشد ألوان الضيق والعناء فى الحصول على مايلزمنا من مختلف أصناف الكساء لو لم يقيض الله طلعت حرب للبلاد . ثم ألم تفد الخزانة العامة من هذه الشركات فائدة مالية ضخمة بسبب ماتجبيه من أنواع الضرائب المفروضة عليها ويكفى فى ذلك أن نذكر أن الحكومة تحصل من شركة واحدة منها على ضرائب سنوية تزيد على المليون جنيه . وهذا المبلغ الضخم كما يقول صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا فى مؤسسة

رجل خلّدته أعماله

صناعية وحدها (يعادل قيمة ما تجبيه الخزانة من ضرائب تستحق على أكثر من نصف مليون فدان) .

أما ما أحدثه إنشاء البنك ونجاحه و إنشاء هذه الشركات ونجاحها فى حالة المصريين النفسية والمعنوية فلعله لايقدر بمال .

فهل كان كثيراً أن تعاون الحكومة على استمرار قيام هذه النهضة الطامحة المتوثبة والذى فعلته وأحدثته ليس إلا من أقدس واجبات الحكومات .

لقد أدان طلعت حرب عنق الحكومة والشعب بما قدم . وقد اقتضى الوفاء أن ترد له الحكومة بعض ماقدم .